لافتات وسط القاهرة تطالب برحيل المجلس العسكري (أ.ف.ب)

المجلس العسكري في مصر ينفي تعديلاً حكومياً

□ **القاهرة** / CNN

وسط تكهنات متزايدة حول قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون السلطة في مصر، بإجراء تعديل على الحكومة الانتقالية، برئاسة كمال الجنزوري، لاحتواء أزمة بين الحكومة والبرلمان، أكد مصدر عسكري لـCNN الاثنين، أنه لا نية لدي المجلس العسكري إجراء أي تعديلات حكومية في الوقت الراهن.

جاءت هذه التكهنات استناداً إلى تصريحات منسوبة لرئيس مجلس الشعب، سعد الكتاتني، مساء الأحد، ذكر فيها أن المجلس العسكري يتجه إلى إجراء تغيير وزاري داخل حكومة الجنزوري، مع الإبقاء على الأخير رئيساً للحكومة، وذلك في تطور يعقب قرار البرلمان بتعليق جلساته، احتجاجاً على "تمسك المجلس العسكري بالحكومة."

إلا أن المسؤول العسكري، الذي تحدث لـCNN الاثنين، طالباً عدم ذكر اسمه، رد على تلك التكهنات بقوله: "ليس هناك أي خطط لتعديل وزاري في مجلس الوزراء"، وعند سؤاله على التصريحات المنسوبة لرئيس مجلس الشعب، قال: "الكتاتني يمكنه أن يقول كل ما يريد"، دون أن يفصح عن مزيد من التفاصيل.

وقرر مجلس الشعب الأحد، تعليق جلساته حتى السادس من مايو/ أيار القادم، "احتجاجاً على ما اعتبره "تمسك المجلس العسكري بالحكومة"، في ظل رفض أغلبية النواب لبرنامج عملها، حيث اتخذ المجلس قراره في وقت غاب فيه ممثلو الحكومة عن الجلسة، وجاء القرار باقتراح من الكتاتني نفسه، ووافق عليه المجلس.

تزامنت تصريحات المسؤول العسكري الرفيع لـCNN الاثنين، مع تأكيد الكتاتني مجدداً، أن مجلس الشعب "في انتظار قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بشأن رفضه بيان الدكتور كمال الجنزوري، عن برنامج الحكومة، والتعديل الوزاري المنتظر."

وأكد الكتاتني، في تصريحات صحفية أوردها موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، ان مجلس الشعب سيعقد جلسته القادمة كما هو مقرر الأحد المقبل، تحت أي ظرف بعد انتهاء فترة تعليق الجلسات التي تستمر أسبوعاً واحداً. وأشار إلى أن المجلس لم يقرر شيئاً بعد، بالنسبة لتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وأن لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية نفذت تكليفه لها بوضع مشروع المعايير الجديدة لاختيار أعضاء هذه الجمعية، تمهيداً لعقد الاجتماع المشترك للنواب المنتخبين في البرلمان بغرفتيه، الشعب والشورى. كما نقل موقع التلفزيون المصري عن وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى ووزير الإدارة المحلية، المستشار محمد عطية، قوله إن "الوزارة مستمرة، وليس هناك أي تعديل أو تغيير وزاري"، كما شدد على قوله: "ليس من حق البرلمان سحب الثقة من حكومة الدكتور الجنزوري، أو أحد وزرائها."

يُشار إلى أن الخلاف حول حكومة الجنزوري كان قد تصاعد مؤخراً، خاصة مع التوتر المتزايد بين حزب "الحرية والعدالة،" الذراع السياسية لحركة "الإخوان المسلمين" التي تسيطر على البرلمان، وبين المجلس العسكري. وتفاقمت الأزمة بين الحكومة والبرلمان مؤخراً، إلى حد اعتبرها البعض معركة "عض أصابع"، حيث خاض كلا الجانبين صراعاً لتأكيد شرعيته، والطعن بشرعية الآخر، في وقت اكتفى فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بدور الوسيط للتقريب بين الجانبين، واحتواء أزمة جديدة قد تؤدي إلى تداعيات خطيرة. وبلغت الأزمة ذروتها بعد رفض البرلمان، الذي يسيطر عليه الإسلاميون، بيان الحكومة الانتقالية، الأمر الذي استند إليه الكتاتني، في مطالبته رئيس الحكومة بتقدم استقالة حكومته طوعاً "احتراماً لرغبة الشعب"، أو يقوم المجلس العسكري "الحاكم" بإقالتها.

في الحدث

■ حازم مبيضين

بوتين وميدفيديف التناوب الصوري

في ظاهرة لافتة للنظر، وإن كانت متوقعة، أعلن الرئيس الروسي العائد إلى الكرملين فلاديمير بوتين، استقالته من حزب روسيا المتحدة، لكنه قبل أن يغادر موقعه الحزبي، رشح الخارج من الكرملين للتو ديمتري ميدفيديف، ليحل مكانه رئيساً للحزب والحكومة، معتبراً أن على الرئيس أن يكون فوق الأحزاب، وأن يكون شخصية داعمة لكل القوى السياسية في البلاد، وهكذا تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل سنوات حكم ميدفيديف الصورية، إذ من المؤكد أن بوتين ظل صاحب الرقم الأول والأصعب في موسكو، رغم أنه لم يكن رسمياً أكثر من رئيس وزراء، في بلد محكوم بالنظام الرئاسي، وبحيث تتجمع كل الصلاحيات السياسية بيد الرئيس، في حين يؤدي رئيس الوزراء المهام الإدارية ليس أكثر.

يرى بعض المراقبين للأحوال في روسيا، أن بوتين بقراره مغادرة موقعه الحزبي، إنما يسعى للنأي بنفسه عن حزبه، الذي بات متهماً على نطاق واسع، بالتزوير والفساد السياسي، خصوصاً بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية، التي فجرت موجة من التظاهرات، احتجاجاً على نتائجها، والمعروف أن سيد الكرملين سابقاً ولاحقاً، يحظى بشعبية تفوق بمراحل معدلات شعبية حزبه، وأنه في الواقع العملي فإن بوتين هو الذي كان يعطي الحزب، ولم يكن الحزب يعطيه شيئاً، منذ تأسيسه عام ٢٠٠١ ، وكان جلياً أن بوتين هو من نقله إلى موقع الحزب الحاكم بعد تأسيسه بسنتين، وأن وضعه فيه كان على الدوام، هو وضع صانع القرار الأخير.

قرار بوتين بات ساري المفعول فوراً، وسيكون ميدفيديف الذي ظل رئيس الظل لفترة أربع سنوات، رئيساً للوزراء مرة ثانيه، اعتماداً على أن لحزبه أغلبية في البرلمان، وإذا كان الرئيسان المتناوبان يصفان علاقتهما بأنها ضرورية، للحفاظ على الاستقرار وتشجيع النمو، وفي ذلك الكثير من الصواب، فإن الكثيرين من المعارضين يرون في هيمنة بوتين على البلاد، بغض النظر عن موقعه الرسمي، أمراً مناهضاً للعملية الديمقراطية، وإن مبادلة وظيفته مع ميدفيدف، لا تقتصر على كونها إجراءً شكلياً، بقدر ما هي عودة مقنعة للحقبة السوفييتية، جدير بالذكر هنا أن بوتين، سيحكم روسيا، فترة أطول من أي زعيم للحزب الشيوعي.

القيصر الجديد لقب يستحقه فلاديمير بوتين بجدارة، فقد ولد عاشقاً للسلطة والأضواء، سعى بعد طفولة قاسية للالتحاق بالجهاز الأكبر نفوذاً في الإتحاد السوفيتي، قبل أن يتجاوز فترة المراهقة، لكن مسؤولي المخابرات نصحوه بالحصول على شهادته الجامعية أولاً، وهو ما قام به، لكنه ظل مغموراً، وموظفاً عادياً في الكي جي بي حتى عام ١٩٩٦، كان الرئيس بوريس يلتسين آنذاك واقعاً تحت تأثير عشقه للخمر، مريضاً بالقلب، وكانت الفرصة مواتية لمن اختاره رئيساً لوزرائه، عمل بنشاط زائد وعينه على الكرملين، وجاءته الفرصة الذهبية في الحرب ضد المتمردين الشيشان، تعامل مع الأمر بقسوة ووحشية، رفعت شعبيته عند مواطنيه الروس، فاستأثر بالسلطة محولاً الساحة الحمراء إلى حديقة خلفية لطموحاته السلطوية، وحين توجب عليه مغادرة الكرملين بعد فترتين رئاسيتين سلم المفاتيح لتابعه وصديقه ميدفيديف، ليضمن عودته الى الموقع الأول بعد أربع سنوات، وهذا ما هو حاصل اليوم.

قلنا قبل أربع سنوات إن بوتين سيظل حاكم روسيا الفعلي، وان ميدفيديف سيكون رئيساً صورياً، وان علينا انتظار عودة القيصر إلى الكرملين، وقد صدقت رؤيتنا، لكن بوتين لم يتخلَ عن تابعه، فأسند له موقعاً مسانداً لطموحاته الشخصية ليظل ممسكاً بكل خيوط السلطة بين يديه، والكثير من الروس يعتقدون أنه يستحق ذلك.

الصين وروسيا تعارضان عقوبات مجلس الأمن على جوبا والخرطوم

□ **نيويورك /رويترز**

قال مبعوثون في الأمم المتحدة إن الصين وروسيا تعارضان مسعى الغرب لدفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للتهديد بفرض عقوبات على السودان وجنوب السودان إذا أخفقت الدولتان في الإذعان لنداءات بوقف تصعيد الصراع بينهما. وجاءت مفاوضات الأمم المتحدة بشأن السودان وجنوب السودان خصمي الحرب الأهلية السابقين التي انتهت بانفصال الجنوب العام الماضي، بعد أسابيع من المعارك الحدودية التي أثارت مخاوف من اندلاع حرب شاملة مجددا بين الخرطوم وجوبا بعد فشلهما في حسم مجموعة من النزاعات حول عائدات النفط وترسيم الحدود.

وقال دبلوماسيون طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لرويترز إن الدول الأعضاء في مجلس الأمن اجتمعت الاثنين طوال عدة ساعات بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في مسعى للتوصل إلى اتفاق لتعديل مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة بشأن القضية، وتأمل دول مجلس الأمن التصويت عليه في نهاية هذا الأسبوع.

وبعد المناقشات وزعت الولايات المتحدة مشروع قرار معدل يهدد السودان وجنوب السودان باتخاذ "إجراءات إضافية" بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح للمجلس بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الدول التي تتجاهل قراراته.

وقال دبلوماسي لرويترز "مشروع القرار سيتغير على الأرجح قبل طرحه للاقتراع والذي نأمل أن يحدث الأربعاء. الصين لا تريد أي إشارة للمادة ٤١". ولبكين علاقات تجارية قوية مع كل من الخرطوم وجوبا وهي تدعم السودان في مجلس الأمن وطوال سنوات تمكنت من حمايته من مطالب أمريكية وأوروبية بفرض عقوبات عليه بسبب أسلوب معالجته للصراع في دارفور ومناطق أخرى.

وقال دبلوماسيون إن روسيا تؤيد دعوة الصين إلى تخفيف القرار وتعارض أيضا الإشارة إلى المادة ٤١ في القرار. ولا تخول هذه المادة التدخل العسكري.

البيت الأبيض يكشف للمرة الأولى إستراتيجية غارات الطائرات بدون طيار

□ **واشنطن / أ ف ب**

أدلى مستشار أوباما لشؤون الأمن القومي بأول تصريح مفصل عن استخدام الولايات المتحدة طائرات بدون طيار من أجل تصفية أعضاء في تنظيم القاعدة. وقال المستشار في حديث أدلى به في أحد مراكز الأبحاث في واشنطن إن واشنطن تأمل من خلال استخدام غارات الطائرات بدون طيار إلى كسب الحرب ضد الشبكات الارهابية.

وقال جون برينان إن الرئيس باراك أوباما يريد أن يكون واضحا حول هذا الموضوع. وجاءت هذه التصريحات في الذكرة السنوية الأولى لمقتل أسامة بن لادن. ويقول مراسل بي بي سي في واشنطن بول أدامز ان هذه ليست المرة الأولى التي تؤكد فيها واشنطن استخدام الطائرات بدون طيار.

وكان أوباما قد تطرق الى الموضوع في حوار عبر الانترنت في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، ولكن برينان ذهب بعيدا في وصف أثر هذه الغارات وجوهر السياسة وراءها، وقال ان تلك الغارات مشروعة وقانونية وأخلاقية. وأضاف برينان أن القاعدة تمنى بخسائر، وان من الممكن تصور العالم بدون تهديد القاعدة.

وقال ان هجمات الطائرات بدون طيار عادة ما تتم بالتنسيق مع الدولة المضيفة. ويعتقد أن تلك الغارات قد تسببت بمقتل المئات من المسلحين في باكستان وأفغانستان واليمن.

واعترف رينان بسقوط ضحايا من المدنيين نتيجة تلك الغارات. وقال رينان ان الوثائق التي عثر عليها خلال عملية قتل بن لادن سوف يجري تحليلها. ويعتقد أن تلك الوثائق تتضمن مراسلات بن لادن مع أعضاء تنظيمه بالاضافة الى مذكراته الشخصية. ويعتقد أن الوثائق ستكشف عن أن بن لادن كان يفكر بتغيير اسم تنظيم القاعدة

الجامعة العربية تؤيد حق ليبيا في محاكمة سيف الإسلام

□ **القاهرة** / BBC

أيدت جامعة الدول العربية "حق ورغبة ليبيا في محاكمة سيف الإسلام القذافي أمام القضاء الليبي وعلى الأرض الليبية،" وفقا لبيان أصدرته المنظمة.

ويأتي البيان العربي بعد عدة تجاذبات بشأن عزم ليبيا على محاكمة نجل الزعيم الليبي الراحل على أراضيها ورفضها تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأكدت الجامعة العربية في بيانها أن "إجراء هذه المحاكمة أمام القضاء الليبي يتوافق مع إحكام النظام الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية."

وأشار البيان إلى أن "نظام تلك المحكمة (الجنائية الدولية) ينص في المادة ١٧ منه على أن تقرر المحكمة أن الدعوى غير مقبولة في حالة ما إذا كانت تجري التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها اختصاص عليها، ما لم تكن الدولة حقاً غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك."

وقالت الأمانة العامة للجامعة في بيانها إن "الحكومة الليبية أكدت مراراً على أنها سوف توفر كافة الشروط القانونية والموضوعية لإجراء محاكمة عادلة ونزيهة لسيف القذافي على أراضيها."

وفي ١٨ أبريل/نيسان الماضي، جدد رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل تمسك بلاده بمحاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام القضاء الليبي، معتبرا محاكمتهما في ليبيا "مسألة سيادة."

وأبدى عبد الجليل، في مؤتمر صحفي مشترك مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو، الذي زار طرابلس في ذلك الوقت، "استعداد المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية لوضع آلية تمكنها من مشاركة الحكومة الليبية في محاكمتهما داخل الأراضي الليبية."

ووجه عبد الجليل، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الليبية، الدعوة لكل من المحكمة الجنائية والمنظمات الحقوقية والإنسانية العربية والدولية للمشاركة في محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي كمراقبين فقط.

وتعهد المسؤول الليبي بضمان توفير محاكمة عادلة ونزيهة، وقال "سنوفر الضمانات الكافية للدفاع عن سيف القذافي وعبد الله السنوسي وبعض رموز النظام السابق، وسنضمن محاكمة عادلة لكل هؤلاء، ونحن واثقون أن المحاكم الليبية قضاتها عادلون ونزيهون.

تركيا تباشر صياغة دستور جديد أكثر ليبرالية

□ **أنقرة /أ ف ب**

يبدأ البرلمان التركي قريبا صياغة دستور جديد أكثر ليبرالية سيحل محل الدستور الحالي الموروث عن السلطات العسكرية بعد انقلاب ١٩٨٠، على ما أفاد مصدر برلماني الثلاثاء.

وأوضح المصدر لوكالة فرانس برس طالبا عدم كشف اسمه أن "المشاورات بين التشكيلات السياسية والمجتمع المدني انتهت وستبدأ الصياغة خلال الأيام القادمة".

وقام حزب العدالة والتنمية الحاكم المنبثق عن التيار الإسلامي منذ أشهر باستشارة معظم الأحزاب السياسيين والجهات الاجتماعية الرئيسية، من ضمنها ولأول مرة ممثلين عن الأقليات الدينية، حول النص الجديد الذي يأمل في طرحه على الشعب التركي في نهاية السنة.

والهدف المعلن هو وضع نص أكثر بساطة وديمقراطية يحترم الحريات الأساسية والأقليات ولا سيما الأقلية الكردية. ومن المقرر أن تلتقي لجنة خاصة من البرلمان منذ الخميس مسؤولي الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية للشروع في صياغة الدستور الجديد، لكن في غياب إجماع عام بين السلطة والمعارضة. وسيطرح مشروع النص بعدها للتصويت في جلسة للبرلمان بكامل أعضائه. ويفترض بعد ذلك المصادقة على الإصلاح في استفتاء.

ويرجح المراقبون أن يكون رئيس الوزراء زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان المتهم بالتسلط، يعتزم بموجب النص الجديد تحويل النظام البرلماني الحالي إلى نظام رئاسي، وهو ما ترفضه المعارضة.